

تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية من خلال تجارب دولية لتحقيق الأمن البيئي
Activating mechanisms of participatory democracy through international experiences to achieve environmental security

روباش سمراء¹

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر الحقوق والحريات في النظم المقارنة،

samra.roubache@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/12/08

تاريخ القبول: 2025/03/24

تاريخ النشر: 2025/04/15

ملخص:

تحاول هذه الدراسة توضيح كيفية استثمار آليات المقاربة التشاركية لتحقيق الأمن البيئي مع التركيز على إبراز المراحل التي انتقلت فيها الديمقراطية من المباشرة إلى التمثيلية في محاولة لتجاوز عثرات الديمقراطية التمثيلية والسعي لتكوين نموذجاً أكثر ارتقاء ونضجاً وتشاركية يكون محاطاً بفواعل محلية وأخرى دولية، ديمقراطية تشارك في رسم الخطط وتنفيذها، وتسعى لتحقيق الأمن البيئي الذي يحفظ التنمية واستدامتها وبحقق البعد الإنساني في العملية الديمقراطية برمتها .

وتعالج الدراسة ضمن مقاربة دولية أهم آليات الديمقراطية في تحقيق الأمن البيئي من خلال عرض تجارب دولية أثمرت فيها التجارب التشاركية، وكيف يمكن للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني المشاركة بفعالية لتحقيق انتصارات للبيئة واستدامتها؟

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية التشاركية، الأمن البيئي.

Abstract:

This study attempts to clarify how to utilize the mechanisms of the participatory approach to achieve environmental security, focusing on highlighting the stages in which democracy has transitioned from direct to representative democracy. This is an attempt to overcome the pitfalls of representative democracy and strive to create a more advanced, mature, and participatory model that is surrounded by local and international actors. This democracy participates in drawing up and implementing plans, and strives to achieve environmental security that preserves development and its sustainability and achieves the human dimension in the entire democratic process.

The study, within an international approach, addresses the most important mechanisms of democracy in achieving environmental security by presenting international experiences where participatory approaches have yielded results. It also explores how citizens and civil society organizations can effectively participate in achieving victories for the environment and its sustainability.

Keywords: representative democracy, participatory democracy, environmental security.

المؤلف المرسل: روباش سمراء، samra.roubache@univ-biskra.dz

مقدمة:

أوضحت الديمقراطية التشاركية من المواضيع الحديثة التي تشغل مساحة هامة من البحث، وباتت مصطلحا متداولاً في الخطابات الرسمية، ومحوراً أساسياً بموجبه يتعين رسم السياسات، نظراً لمقوماتها وآلياتها التي تسهم في حوكمة القرارات المنبثقة عن هذه السياسات، ولما لها من تأثير في ديمقراطية الحياة السياسية والتأثير على أساليب الحكم المحلي.

يسعى النطاق التشاركي الذي يُتيح هذا النوع من الديمقراطية بشكل معين في حوكمة التنمية المحلية، وخلق رغبة لدى المواطنين للمساهمة في حوكمة السياسات البيئية، وتفعيل العمل المجتمعي للحفاظ على البيئة واستدامتها، فلا تنمية دون الحفاظ على البيئة والنهوض بأعبائها.

جاءت هذه الدراسة لتبين العلاقة بين آلية الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي، انطلاقاً من تحديد الأطر النظرية المفاهيمية، وإبراز تجارب دولية في تكريس آليات الديمقراطية التشاركية لحفظ البيئة وأمنها. فهل يمكن أن تحقق أبعاد الديمقراطية التشاركية تصحيحاً بيئياً؟ وكيف يمكن دعم واستثمار هذه التجارب التي تنتصر للبيئة عبر تفعيل آليات المقاربة التشاركية؟ حاولنا عرض هذا وذاك من خلال المحاور التالية:

أولاً : الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية والأمن البيئي.

ثانياً: آليات الديمقراطية التشاركية وتجارب دولية.

ثالثاً: متطلبات التوجه نحو التشاركية لإنقاذ البيئة وأمنها.

أولاً: الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية والأمن البيئي.

1. تعريف الديمقراطية:

الديمقراطية هي نظام حكم تركز مبادئ حكمه على سيادة القانون، والمساواة، وتحفظ فيه حقوق الإنسان مع وجود تعددية سياسية، وتداول سلمي على السلطة مع مجتمع مدني مهيكّل منظم، يساهم في الحفاظ على التوازن بين القاعدة الشعبية والسلطة. لأن توسيع المجال الديمقراطي لإنشاء مجال للمجتمع المدني تتطور وتنمو وتتمايز في ظلّ العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك الأعمال الخاصة، والمؤسسات غير التابعة للدولة والعائلة والحياة الشخصية⁽¹⁾، يفتح ذلك أفقا واسعا للحريات في إطارها الصحي طبعاً لتطوير حقوق الإنسان وتحقيق مبدأ الإعمار الذي لا ظلم ولا تفاوت فيه.

اقتزن مصطلح الديمقراطية بتسميات أخرى كالديمقراطية النيابية أو التمثيلية، حيث يقوم الشعب باختيار من ينوب عنه لممارسة السلطة، فالشعب يكون مصدراً للسلطة غير أنه لا يمارسها بنفسه، بل يفوضها لحاكم يختاره عبر الانتخابات، وهذا ما تعتمده العديد من الدول حيث يختار الشعب نواباً لمدة معينة، وتتم محاسبة النائب بعد انقضاء ولايته إما بالتصويت عليه مرة أخرى أو معاقبته باختيار غيره لتولي هذه المهمة التمثيلية⁽²⁾.

فالديمقراطية التمثيلية النيابية هي الحرية التي يملكها المواطنون في اختيار من يمثلهم وينوب عنهم في تسيير شؤونهم العامة، حيث تعد الهيئات المحلية المنبثقة عن العملية الانتخابية لهذا الشكل من الديمقراطية تكريساً للحكم المحلي من جهة وشكلاً من أشكال اللامركزية من جهة أخرى.

هناك اعتبارات تاريخية وسياسية واجتماعية أدت إلى الأخذ بالنظام التمثيلي في مجملها تجسدت في الحجم السكاني وتوسع الدول، حماية حقوق الأقليات وحفظ التنوع، الاستجابة لتحديات الديمقراطية المباشرة. لا شك أن ممارسة السلطة تتطلب توافر مقدرات فنية وتخصصية لا تتوافر في عامة الشعب، فعموم الشعب ليس على المستوى الذي يسمح له بإدارة وتصريف الشؤون العامة خصوصاً أن سلطة الشعب أو الأغلبية منه تغالي في استعمال هذه السلطة على حساب الأقلية. في حين أنه في ظل النظام التمثيلي حيث البرلمان، تمارس الأغلبية سلطتها بشكل عقلاني بعيداً عن الديماغوجية، وبشكل يصون حقوق وحريات الأقلية⁽³⁾.

ونظراً لوجود مجموعة من التحديات التي تواجه مفهوم الديمقراطية التمثيلية فكثير من الكتابات تشير لما بات يعرف بأزمة الديمقراطية التمثيلية في الغرب، وقد بدأت هذه الكتابات وإرهاصاتها الأولى من

كتابات "جيمس ديوي" الذي رأى أن الديمقراطية لابد أن ترسخ في التنظيم الاجتماعي، خاصة في ظل المجتمعات الصناعية المركبة والتي تحولت فيها الديمقراطية إلى مجرد إجراء، حيث أن الديمقراطية هي عملية مستمرة لا تقتصر على الذهاب كل بضعة أعوام للتصويت لأحد المرشحين واعتزال المشاركة بعدها حتى تأتي الانتخابات التالية.

دفعت أوجه القصور المتأصلة في الديمقراطية التمثيلية إلى اتخاذ مبادرات نحو الترويج لخطاب بديل أطلق عليه "الديمقراطية التشاركية" يمكن أن يخفف من بعض عيوب سابقتها، عرف هذا الخطاب رواجاً في أجزاء عديدة من العالم الديمقراطي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عقد المؤتمر الدولي حول الديمقراطية التشاركية بالتعاون مشترك بين معهد الحوكمة والتنمية (IGD) و منظمة "أكشن إيد" (ActionAid) أواخر سنة 2013 تهدف هذه المبادرة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الديمقراطية⁽⁴⁾.

تُعرف الديمقراطية التشاركية بأنها: "ذلك النظام الديمقراطي القائم على الشعور بالكفاءة السياسية التي تغذي الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية، ويساهم في تشكيل كتلة من المواطنين مطلعة وقادرة على الاهتمام الدائم، وبذلك تكون مشاركة المواطنين مباشرة في تنظيم المؤسسات الاجتماعية، ومحاولة إلغاء البيروقراطية لأنها تمثل الأشخاص الذين يصعب محاسبتهم في الحياة العامة والخاصة أو تقليصها للحد الأدنى"⁽⁵⁾.

وقد تفهم التشاركية بصورة متباعدة بصفقتها إيديولوجيا اجتماعية وسياسية، أو بصفقتها نموذجاً لنظام حكم سياسي له استراتيجيات مميزة معينة، أو بصفقتها أسلوباً توضيحياً وتأويلياً لدراسة العلاقات بين الدولة والمجتمع⁽⁶⁾.

وعليه جاءت الديمقراطية التشاركية بالتصحيحين النظري والعملي اللذين افتقرت إليهما الديمقراطية التمثيلية، حيث أصبحت الديمقراطية تشكو من صيغ التمثيل أصلاً جراء اختزال المجموع العددي الأكبر (المواطنون) من النخبين في القلة القليلة من النواب، مما يجعل كلا من طرفي العملية التشريعية في حال من العزلة المتفاقمة عن الآخر حتى أمست المجالس النيابية مؤسسات مستقلة ترعى مصالح أفرادها⁽⁷⁾.

فالتشاركية تهدف لخلق فضاء خصب تقاطعي بين مجموعة من المنظمات الحكومية والمدنية لخلق فضاء عمومي جديد يمتاز بالجودة والفاعلية، وبحسب رأي هابرماس، يجسد نمط الديمقراطية التشاركية التي تبنى في إطار تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية بين مختلف الأطراف المجتمعية الحكومية وغير الحكومية المجسدة في التنظيمات المدنية والاقتصادية والسياسية⁽⁸⁾.

وتعرف الديمقراطية التشاركية بأنها: "إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المواطنين في تنفيذ السياسات"⁽⁹⁾، يعطي هذا التعريف قيمة تشاركية من خلال تفاعل المواطنين في تنفيذ السياسات العامة وهو ما يظهر ديناميكية كبيرة في الرقابة الشعبية على الخطط العامة للنظام.

2. تعريف الأمن البيئي:

يعرّف الأمن البيئي عن "السلامة العامة النسبية من الأخطار البيئية التي تسببها العمليات الطبيعية أو البشرية بسبب الجهل أو الحوادث وسوء الإدارة والتصميم الناشئ داخل أو عبر الحدود الوطنية"⁽¹⁰⁾ نستطيع القول أن الأمن البيئي يشير إلى القدرة على الموازنة بين حماية البيئة واستدامتها وتلبية الحاجات الاقتصادية، لأن هوس الاستهلاك الذي أصيب به إنسان ما بعد الحداثة أدى إلى استغلال غير عقلاني للموارد الطبيعية، ولا مناص من حوكمة السياسات البيئية وتدخل كافة الشركاء الاجتماعيين بما فيهم المنظمات الدولية من أجل الحفاظ على أمننا البيئي.

لقد وضع النمو السكاني السريع والتصنيع المكثف كوكب الأرض في حالة من التهديد؛ فالبشر يعتمدون على بيئة فيزيائية صحية ويفترضون أنه مهما كان الضرر الذي يلحقونه بالأرض فإنه سيتعافى في النهاية، ولكن يبدو أن هذا لن يحصل لأن البيئة تحت ضغط وتهديد غير محتمل بسبب إزالة الغابات وموجات الجفاف والفيضانات الشديدة وملوثات الهواء وغيرها.

يتبين مما سبق أن الأمن البيئي قاعدة متينة للأمن الإنساني، وأي تهديد بيئي هو تهديد للإنسان يشكل خطرا كبيرا عليه، لم يعد مفهوم الأمن حيث يكون الناس قادرين على العيش في مجتمع يحترم حقوق الإنسان الأساسية ويحفظها من الانتهاك، فالقمع السياسي والتعذيب المنهجي وسوء المعاملة والاختفاء القسري وقمع الأفكار وغيرها يؤدي حتما إلى الاضطرابات السياسية، ولكن غياب البيئة الآمنة بات يشكل خطرا على الأمن الإنساني وحياة الكوكب، لذلك يجب أن يتغير مفهوم الأمن بشكل عاجل من معنيين أساسيين:

. من التركيز الحصري على الأمن الإقليمي إلى زيادة التركيز على أمن السكان.

. ومن الأمن من الحروب وسباق التسلح إلى الأمن من خلال التنمية البشرية المستدامة.

ليصبح هدف الأمن الإنساني عيش الأفراد في بيئة سليمة وخالية من أي تهديد خطير ويتميز بالديمومة وذلك بالعمل على معالجة المخاطر والتهديدات، وفي حالة مداومة المخاطر نتعامل معها بمبدأ أخف الأضرار بالتقليل من الخسائر قدر الإمكان، فهم يتمحور حول حرية الإنسان وتأمينه من الخوف والجوع مصداقا لقوله عز وجل "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش، الآية 04.

ثانيا: آليات الديمقراطية التشاركية وتجارب دولية.

تعددت آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية؛ فمنها ما هو موجود في معظم دساتير الدول الديمقراطية، ومنها ما هو تجارب محلية قابلة للتطوير موجود في بعض الدول دون غيرها، وعليه سنحاول التطرق إلى أهم هذه الآليات:

1. الميزانية التشاركية (participatory budgetin):

هي عملية تشاورية موسعة بين أطراف المجتمع المدني والمواطنين والسلطات الرسمية في كيفية تسيير الميزانية المحلية بما يخدم الصالح العام، وقد تم تصميم الميزانية التشاركية لتوسيع المشاركة للفئات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، من خلال إتاحة الفرصة لهم لاتخاذ قرارات بنسبة معينة بشأن الإنفاق العمومي⁽¹¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية ظهرت في "بورتو إلغري" عقب انتخابات عام 1988، حيث انتقلت البرازيل من النظام الدكتاتوري إلى وضع من الانفتاح السياسي بانتهاج نظام ديمقراطي يركز على توزيع السلطة ومشاركتها مع القوى الفاعلة، والتي تم إقصاؤها في صنع السياسات ورسم القرار التنموي⁽¹²⁾. ففي مدينة سانت دنيس البالغ عدد سكانها 85000 نسمة عام 2001، تعقد اجتماعات وأعمال ورش موازية، حيث يقوم المواطنون بدراسة اقتراحات 14 منطقة دراسة معمقة، وعندما يحين وقت التصويت على الميزانية في مجلس المدينة، تقطع الجلسة للسماح للسكان بتقديم عرائضهم حول الميزانية التشاركية للمنطقة⁽¹³⁾.

وفي التجربة الألمانية يميل تنظيم الموازنة التشاركية عموما إلى الانقسام إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة المعلومات، يتلقى فيها المواطنون المعلومات اللازمة حول إيرادات ونفقات المدينة، مع شرح مفصل للضرائب المحلية.

- **المرحلة الثانية:** يتم فيها استشارة المواطنين، وتكون عادة خلال التجمعات العامة، مع الاستعانة بالاستبيانات أيضا في كثير من الأحيان.

- **المرحلة الثالثة:** تتعلق بالإبلاغ بعد التصويت على الميزانية في مجلس المدينة، وتتوافق عادة الميزانية التشاركية مع مقترحات المنظمة التي ينشئها مجلس الشؤون المالية والميزانية⁽¹⁴⁾.

تبقى هذه الآلية قيد التجريب وتتمايز كل تجربة عن الأخرى، فالتجربة الفرنسية تتميز من حيث التكيف مع مبادئ السياق السياسي القائم، في حين يفتقر النموذج الألماني إلى دعم سياسي وإيديولوجي؛ حيث لم تلق فكرة الموازنة التشاركية دعما سياسيا كافيا، علاوة على ذلك لم تكن نيتها إنشاء عمليات ديمقراطية وتشاركية على المستوى المحلي، وبدلا من ذلك تم إيصالها في الغالب إلى المواطنين كوسيلة لتوفير المال العام، تظهر هذه الملاحظات أن تنفيذ أدوات الموازنة التشاركية في هذه الدول الأوروبية على عكس التجربة البرازيلية في أمريكا اللاتينية⁽¹⁵⁾، رغم أن كلا من فرنسا وإسبانيا تنفقان مالا يقل عن 100 مليون دولار سنويا على المشاريع العامة من خلال الموازنة التشاركية فقط⁽¹⁶⁾.

وفي ولاية نيو ساوث ويلز الاستراتيجية بدأت برنامج PB تحت اسم My Community Project تكون فيه عملية الموازنة التشاركية عملية طويلة، حيث تستغرق دورة الموازنة عاما كاملا، يشرع أولا في تقسيم المنطقة الجغرافية إلى عدة أقاليم فرعية، الهدف من هذه المرحلة هو السماح للسكان بالتركيز على المشاريع في أحيائهم ومجتمعهم وعادة ما يتم تحديد الميزانية المتاحة لكل منطقة في هذه المرحلة، بعد ذلك يشارك السكان الأفكار ويناقشونها من خلال اجتماعات الأحياء عبر الانترنت، حيث يسمح لهم هذا بالتوصل إلى مقترحات المشاريع الأولية، يتم بعده تطوير هذه المقترحات الأولية إلى مقترحات مجدية من قبل مجموعات التركيز، ويتم فحصها من قبل خبراء ويتم فيها تقسيم الاقتراحات إلى مراحل مختلفة من التنفيذ وتقدير تكلفة كل مرحلة من مراحل التنفيذ، يمكن أيضا تصنيف المشاريع إلى فئات مثل: البنية التحتية، الصحة، التعليم، النقل، الترفيه وما إلى ذلك.

يتبع ذلك عدة جولات من المداولات يقوم من خلالها المقيمون بوضع اللمسات الأخيرة على عدد صغير من المقترحات لإدراجها في التصويت النهائي، أما المرحلة الأخيرة من عملية الموازنة فهي قائمة على المشاركة، وهي مرحلة التصويت، في هذه المرحلة يصوت المقيمون المؤهلون على كيفية إنفاق الميزانية العامة عبر المقترحات النهائية، ويتم تجميع هذه الأصوات في تخصيص الميزانية النهائية. غالبا ما يلزم بذل جهد إضافي لإنجاح الموازنة التشاركية، على سبيل المثال يمكن أن يكون الإعلان والترويج من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يعتبر مفتاحا لزيادة المشاركة، يمكن أن يكون أمرا مشجعا للأقليات المختلفة للمشاركة والتأكد من ميولاتهم⁽¹⁷⁾.

انتشار الميزانية التشاركية في أنحاء العالم



source

<https://partycypacjaobywatelska.pl/strefa-wiedzy/biblioteka/publikacje/the-participatory-budgeting-world-atlas-2020-2021/>

تشير هذه الخارطة -عموما- إلى انتشار مبادرات ومشاريع الميزانية التشاركية في العالم خلال الفترة 2020-2021، وتظهر تركزات كبرى في بعض المناطق من أوروبا وأمريكا اللاتينية، حيث يرمز الرقم الذي أمامه نجمة واحدة إلى عدد المبادرات قبل جائحة كورونا، ويرمز الرقم الذي أمامه نجمتان إلى عدد المبادرات أثناء الجائحة. أما تفصيلا فتعرض الخارطة انتشار الميزانية التشاركية (participatory budgetin) عبر مناطق مختلفة من العالم، وتمثل الدوائر الموزعة على القارات أعداد مبادرات الميزانية التشاركية في تلك المناطق، حيث تبرز في أوروبا وبعدها أمريكا اللاتينية أكبر المبادرات التشاركية، أين يتراوح العدد بين 5113 و2416 مبادرة قبل جائحة كورونا، وفي آسيا سجل عدد مبادرات أقل بـ 1446 مبادرة، وتقل المبادرات كلما اتجهنا نحو إفريقيا ليصل العدد إلى 815 مبادرة.

2. الاستفتاء المحلي (local referendum):

هو آلية من الآليات المحلية الفعالة، تضمن نوعا من الشرعية على القرارات الإدارية من خلال طابعها التشاركي، والاستفتاء هو تصويت مباشر يُطلب فيه من جميع الناخبين إما قبول أو رفض مشروع معين⁽¹⁸⁾، ويمكن التمييز بين نوعين من الاستفتاء المحلي وهما:

أ- الاستفتاء الاستشاري المحلي (referendum local consultative)

وهو آلية مستخدمة على نطاق واسع، تسمح بأخذ رأي السكان، لكنها غير ملزمة قانونا للسلطات المحلية، ولا تطبق بعض الدول سوى الاستفتاء الاستشاري، على المستوى المحلي. كما هو الحال في بلجيكا، الدانمارك والسويد وكثير من الدول الأوربية.

ب- الاستفتاء التقريري المحلي (referendum local reporting)

الاستفتاء التقريري المحلي هو أداة للديمقراطية شبه المباشرة، فهناك من يرى استبعاد هذه الأداة من مجموعة وسائل الديمقراطية التشاركية، وبعض الباحثين الذين يعتمدون رؤية موسعة لمفهوم الديمقراطية التشاركية، تتضمن هذا النوع من الأدوات، لأنها تمكن من إشراك المواطنين في عملية صنع القرار مع الاحتفاظ بسلطة اتخاذ القرار النهائي لفائدة المسؤولين المنتخبين⁽¹⁹⁾.

ومن الأمثلة العالمية إجراء استفتاء الطاقة النووية في سويسرا عام 2017 حول التخلص التدريجي من الطاقة النووية، جاء هذا الاستفتاء كجزء من "استراتيجية الطاقة 2050" للحكومة السويسرية التي تهدف إلى التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والابتعاد عن الوقود الاحفوري والطاقة النووية، وافق أغلبية المصوتين بنسبة 58% من الناخبين لصالح التوجه نحو مصدر طاقة أكثر خضرة والحد من الطاقة النووية⁽²⁰⁾، وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

استفتاء في كاليفورنيا (الولايات المتحدة) عام 2016 حول خطر استخدام الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في المتاجر الكبرى، وأيدت الأغلبية القرار حيث صوت 7.228.900 بنعم بما نسبته 53.27% و 6.340.322 صوتوا بلا بما نسبته 46.73%⁽²¹⁾، مما أدى إلى فرض حظر الأكياس البلاستيكية في الولاية الأمر الذي يمثل خطوة كبيرة نحو تقليل التلوث البلاستيكي. هذا ويعتبر الاستفتاء من بين الطرق الشائعة والمعروفة كثيرا في دول العالم الثالث وغالبا ما يكون حول القضايا العامة، مثل تعديل الدساتير.

3. المبادرات الشعبية (POPULAR INITIATIVES):

وتسمى أيضا مبادرة المواطنين، وهي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول إلى مرحلة الاستفتاء وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات، حيث تركز هذه الآلية روح المبادرة لدى المواطنين فيعرضون على التصويت المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم والتي قد لا تكون موجودة في أجندات الأحزاب⁽²²⁾.

تنتشر هذه الآلية في الدول ذات الديمقراطية المتقدمة مثل الدول الأوروبية كألمانيا وأقطار من دول أمريكا الشمالية وبعض الدول الإفريقية، فالولايات المتحدة الأمريكية تسمح لـ 24 ولاية من أصل 50 بهذه الآلية في قوانينها، وفي فنلندا يشترط حصول المبادرة على 50000 توقيع لمواطنين فنلنديين خلال مدة 6 أشهر، وألا تتعارض مع التشريعات الدولية، وأن تقدم مكتوبة باللغة الفرنسية أو السويدية، وأن تقدم باسم شخص أو مجموعة معينين بمتابعة المبادرة مع وزارة العدل، وهي المشرف الأول على المبادرة⁽²³⁾.

مبادرة "Fridays for future": للناشطة البيئية السويدية "غريتا ثونبرغ" بدأت مع زملائها وقفات احتجاجية أمام البرلمان السويدي كل يوم دراسي لمدة ثلاثة أسابيع، وبعدها بدأوا بتنظيم إضرابات طلابية ومسيرات شعبية بدأت محلية ثم انتشرت في مختلف أنحاء العالم للضغط على الحكومات باتخاذ إجراءات للحد من الانبعاثات الكربونية وإنقاذ المناخ، استقطبت المبادرة ملايين المشاركين وأصبحت من أكبر الحركات الشعبية البيئية في العالم⁽²⁴⁾.

مبادرة "trash hero": انطلقت من جنوب شرق آسيا وانتشرت عبر أنحاء العالم، تهدف إلى تنظيف الشواطئ والحدائق والمجتمعات المحلية من النفايات.

مبادرة "surfers against sewage": تهدف إلى الحفاظ على المياه البحرية نظيفة من التلوث خاصة في مناطق ركوب الأمواج عن طريق تنظيم حملات لرفع مستوى الوعي بخطورة التلوث البحري، وتعمل على الضغط على الحكومات لتجديد القوانين المتعلقة بالصرف الصحي والملوثات البحرية، وقد ساعدت الحملة في تغيير سياسات محلية لحماية المياه البحرية وخفض مستويات التلوث.

مبادرة "plastic free july": بدأت في استراليا للتقليل من استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام وتوعية الأفراد بأثره البيئي، من خلال تشجيع الناس على الالتزام بشهر كامل دون استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام، وتوفير نصائح حول كيفية تقليل استخدام البلاستيك في الحياة اليومية، ثم أصبحت مبادرة عالمية يشارك فيها ملايين الأشخاص.

مبادرة "let's do it world": انطلقت من استونيا ثم انتشرت عبر أنحاء العالم، حيث تعمل على جمع ملايين المتطوعين من جميع الأقطار بهدف تنظيف العالم من النفايات، اقترحت المبادرة تنظيف الشوارع والغابات والشواطئ والمناطق العامة من النفايات، ونجحت في 2018 في جمع أكثر من 17 مليون متطوع في أكثر من 150 دولة، دعته إلى حملة أطلق عليها تنظيف كوكب الأرض، وفي 2021 نظموا حملة "world cleanup day" شارك فيها متطوعون في أكثر من 190 دولة⁽²⁵⁾.

4. الإعلام والتواصل (media and communication):

من واجب السلطات الرسمية الاتصال بالسكان على نطاق واسع بهدف إعلامهم بالخطط والسياسات البلدية بجميع الطرق المتاحة، فالتعاطي مع المعلومة بشفافية كبيرة يضمن شرعية وديمقراطية أكبر على الممارسات والسياسات المحلية والعامة، حيث تعتبر الأنترنت نوعا جديدا من المجال العام الذي يسمح بالتداول المستقل وتكوين الرأي بطريقة عفوية ومن الحصافة توفير تفكير رقمي⁽²⁶⁾.

مثال ذلك في السويد أقدم تشريع في العالم يتعلق بهذه المسألة، إذ يعترف بحق النفاذ إلى الوثائق الإدارية منذ عام 1776، وهو حق أعيد تأكيده عبر القانون الدستوري لعام 1974. وكرّست كذلك إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا وفرنسا هذا الحق بصفة واضحة، وعلاوة على ذلك كرّس ميثاق البيئة، المضاف بالدستور الفرنسي سنة 2005 في فصله السابع حق كل شخص في "النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة وفي المشاركة في صياغة القرارات العامة التي من شأنها التأثير على البيئة أيضا"⁽²⁷⁾.

وهناك العديد من الأمثلة العالمية التي تبرز أهمية الحق في النفاذ للمعلومة البيئية مثل:

- **اتفاقية آرهوس (Aarhus convention) لعام 1988:** هي واحدة من أبرز الاتفاقيات الدولية

التي تعترف بالحق في وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية، والمشاركة في اتخاذ القرارات بشأنها، وتسهيل الوصول إلى العدالة في القضايا البيئية، وفي العقود الأخيرة اكتسب مفهوم وممارسة الديمقراطية التشاركية دعما واعترافا متزايدين، فإشراك الجمهور في عمليات التسيير من شأنه أن يحسن جودة القرارات، ويعزز اتفاقية "الحكم الرشيد" وأداء الخدمات العامة مثل حماية البيئة، وعلى العموم تعد الأداة الدولية الأهم في العالم التي تربط بين حقوق البيئة وحقوق الإنسان، وتكمن قوة هذه الاتفاقية في إلزاميتها للسلطات العامة بضمان الوصول المناسب للمعلومات البيئية⁽²⁸⁾.

- **برنامج "إتاحة المعلومات البيئية" في الولايات المتحدة الأمريكية:** تم تعزيز الحق في النفاذ إلى

المعلومة البيئية من خلال العديد من القوانين مثل قانون حرية المعلومات (foia)، وعليه تلعب المشاورات الوطنية دورا مهما ليس فقط لأنها تم توظيفها بانتظام وتأثيرات حزبية كبيرة منذ عام

2010 في المجر، ولكن أيضا لأنها تسمح لنا بالتحقيق في العلاقة بين لغة وممارسات الشعبوية والحكم التشاركي⁽²⁹⁾.

باختصار تستحضر الديمقراطية التشاركية مفهومًا للديمقراطية يشدد على عمليات صنع القرار السياسي التي يشارك فيها المواطنون بشكل مباشر وتضمنها.

5. تقديم العرائض: (petition submission)

تتيح هذه الآلية للمواطنين تقديم عريضة يقدمون فيها رأيهم حول مبادرة أو اقتراح مشروع...، يكون الغرض منها تحقيق المصلحة العامة، حيث نجد من بين الآليات المهمة التي منحت للمجتمع المدني، آلية العرائض وكذا آليات التشاور والحوار التي تتيح له إمكانية المشاركة في السياسات الداعمة للتنمية⁽³⁰⁾.

ففي فرنسا نص دستور 1793 في بابه الأول على أنه للمواطنين الحرية بأن يرأسوا السلطات عن طريق عرائض موقعة بشكل فردي، وعلى مستوى المنظمات الدولية نص ميثاق الأمم المتحدة ضمن المادة 24 والمادة 32 من نظام منظمة العمل الدولية، وفي البروتوكول الاختياري الملحق بالميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق تقديم العرائض من المادة 1 إلى المادة 5⁽³¹⁾.

وهناك العديد من النماذج لعرائض دولية تستخدم لزيادة الوعي والمطالبة باتخاذ إجراءات لحماية البيئة ومن بين هذه الأمثلة نذكر:

- عرائض "greenpeace": وهي منظمة بيئية دولية مشهورة تطلق عرائض عالمية للتوقيع عليها، تقدم للحكومات أو الشركات اعتراضا على الممارسات الخاطئة والمدمرة بحق البيئة، مثل عرائض ضد استخدام البلاستيك أو الانتقال إلى الطاقات المتجددة، عريضة لوقف تلوث الصرف الصحي في العالم، عريضة أوقفوا تطوير حقول النفط الجديدة في الكونغو الديمقراطية تحت شعار "معا يمكننا إيقاف التضحية بغابات الكونغو المطيرة لصالح صناعة النفط"⁽³²⁾.

- عرائض "avaaz": وهي منظمة عالمية تهتم بالحملات المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان والسياسة، وتستهدف عرائضها الإلكترونية موضوعات تغير المناخ وحماية الغابات المطيرة والأنواع المهددة بالانقراض.

- عرائض "friend or the earth": هي منظمة بيئية عالمية تقدم عرائض تتعلق بالعدالة البيئية، الاحتباس الحراري وغيرها، ومن أمثلة عرائضها عريضة تقليل الانبعاثات الكربونية وحماية المواطن. الخلاصة أنه يتم تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال عدة آليات ومنها التشاور والحوار وتقديم العرائض الذي يتيح للمجتمع المدني إمكانية المشاركة في السياسات الداعمة للتنمية المستدامة⁽³³⁾.

6 . هيئة المواطنين المحلفين (citizens'jury)

هي آلية مهمة من آليات تكريس الديمقراطية التشاركية وتكون عن طريق إشراك المواطنين في تسيير الشأن العام، يكون فيها الاختيار عن طريق المحاصصة وفق الجنس والسن والمستوى التعليمي، ومن سكان المناطق الحضرية أو الريفية، وذلك بقصد إحداث التوافق.

هيئة المواطنين المحلفين أو مجالس المواطنين، ويطلق عليها أيضا الجماهير المصغرة "Mini-publics"،

تشارك في الميزات التالية:

- أنها منتديات تداولية بتكليف خاص عادة ما ترعاها الحكومة.
- يتم اختيار المشاركين فيها بطريقة عشوائية لضمان عدم استثناء منهجي لأي جزء من السكان.
- يتلقى المشاركون معلومات معدة خصيصا ويسمعون الأدلة من الخبراء ويستفسرون عنها.
- في نهاية مداولاتهم، يأتي المشاركون إلى استنتاج حول الأمر المطروح والاستعداد لوضع تقرير وتوصيات⁽³⁴⁾.

اجتمعت هيئة المواطنين المحلفين من قبل الجامعة الوطنية الاسترالية في "كانبيرا" عام 1999، لمناقشة إدارة ميزانية الحدايق الوطنية، حيث تم اختيار أعضاء لجنة التحكيم من سكان "نيو ساوث ويلز"، كان اختياريهم وفق الجنس والعمر ومكان الإقامة والمهنة والدخل والتعليم، كما تم اختيار خبراء في شتى المجالات، وكان على هيئة المحلفين أن تقرر من بين ثلاث خيارات لتخصيص الميزانية السنوية لخدمة المنتزهات الوطنية⁽³⁵⁾.

كما تعتبر التجربة البرازيلية من التجارب الناجحة في ذلك، حيث نص دستور 1988 على المشاركة في تقديم الخدمات المحلية بشكل ديمقراطي، وأدى ذلك إلى إنشاء المجالس البلدية التي تربط المسؤولين

المنتخبين وممثلي الأحياء ومقدمي الخدمات في كل قطاع والمجتمع المدني، مع ممثلين حكوميين بما في ذلك الصحة والتعليم والشباب، كان حجم هذه المبادرات هائلا، ففي حالة الصحة على سبيل المثال تم إنشاء أكثر من 5000 مجلس صحي لإدارة السياسات الصحية على المستوى المحلي⁽³⁶⁾.

وحول إمكانية أن يكون المتأثرين بصنع القرار قادرين على المشاركة والتأثير في القرارات، فإن المعيار المركزي للمشاركة العامة هو ما إذا كانت جميع المجالات الشرعية في المناطق قد أتيحت لها الفرصة للتعبير عن مخاوفهم، لا سيما أصوات الفئات الضعيفة والمتضررة⁽³⁷⁾.

وفي التجربة التونسية ينص القانون الأساسي للجماعات المحلية 2018 الفصل 35 على أنه يمكن للمجالس البلدية و الجهوية أن تقرر بأغلبية أعضائها تنظيم لقاءات علنية مع السكان، يتم خلالها تقديم إيضاحات من المجلس ومقترحات من السكان خاصة قبل اتخاذ القرارات التالية:

- مراجعة المعالم المحلية.
 - إبرام عقود التعاون والشراكة.
 - المساهمة في إنشاء منشآت عمومية.
 - إبرام اتفاقيات تعاون مع السلطة المركزية.
 - تكليف جماعة محلية أخرى بصلاحيات من متعلقات الجماعة أو قبول التعهد بصلاحيات تعود لجماعات محلية أخرى.
 - التصرف في الأملاك العمومية.
 - القرارات الترتيبية للمجالس المحلية.
 - اتفاقيات الشراكة والتعاون الخارجي.
 - تمويل الجمعيات والتصرف في الهبات.
- كما يمكن تنظيم الجلسة عند إيداع طلب معمل من قبل 5% من المسجلين بالسجل الانتخابي للبلدية أو الجهة على الأقل، وفي هذه الحالة تلتزم الجماعة المحلية بتنظيم الجلسة في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ إيداع الطلب.

يلزم القانون الأساسي الجماعات المحلية بعقد لقاءات تشاورية وتفعيل لقاءات مباشرة مع السكان قبل اتخاذ القرارات، تعتبر أكبر تمثيل لعقد تشاركي بين هيئات ممثلة للمواطنين والسلطات المحلية⁽³⁸⁾.

ثالثا: متطلبات التوجه نحو التشاركية لإنقاذ البيئة:

تتطلب التشاركية في حماية البيئة تبني منهج متكامل يشمل الحكومات، الشركات، المجتمع المدني، الأفراد بتنفيذ سياسات وإجراءات تدعم الاستدامة البيئية من خلال:

- سن القوانين والسياسات البيئية وتحديثها التي تلزم الأفراد والشركات بتبني ممارسات صديقة للبيئة، وفرض ضرائب على الملوّثين سواء مؤسسات أو أشخاص، وتخفيض القطاعات المستدامة عبر الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار الأخضر في شتى المجالات الطاقة المياه وإدارة النفايات...
- الشراكات بين القطاع العام والخاص لتحفيز التعاون بين الحكومات والشركات لتنفيذ مشاريع بيئية مستدامة مع توفير الدعم المادي لمشاريع الطاقة المتجددة وإعادة التدوير وتطوير حلول بيئية تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية.
- تبني تكنولوجيا خضراء بدعم الأبحاث في مجالات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح وتطوير بنى تحتية ذكية لتحسين كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية، وتطوير خطط وبرامج للتكيف مع تغيرات المناخ بتشجيع استخدام المواد الصديقة للبيئة في البناء والتخطيط العمراني
- ومن متطلبات التوجه نحو التشاركية لإنقاذ البيئة يتطلب تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين وتمكينهم من المشاركة الفعالة في صنع القرارات يشمل ذلك توفير التعليم والتدريب اللازمين لفهم القضايا البيئية، واستخدام التكنولوجيا لتوسيع نطاق المشاركة، فالآليات التشاركية تلعب دورا كبيرا ومهما في إنقاذ البيئة إذا تم تفعيلها والتفاعل معها سواء من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني أو الحكومات.
- تفعيل الميزانية التشاركية يمكن أن يكون أداة قوية لتعزيز الأمن البيئي إذا تم استخدامها بفعالية من خلال إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالقضايا البيئية وتوجيه الموارد نحو مشاريع مستدامة تعزز من حماية البيئة، ويمكن أن تقود المبادرات الشعبية سواء التي يقودها أفراد أو منظمات مجتمع مدني إلى

تحقيق تغييرات إيجابية في المجال البيئي والدفاع عن البيئة، ويعد تقديم العرائض وسيلة فعالة لضمان التزام الحكومات بحماية البيئة والاستجابة لمطالب المواطنين المتفاعلة مع البيئة.

● تمكن العرائض الأفراد والجماعات من التعبير عن مخاوفهم بشأن قضايا بيئية محددة مثل: تلوث الهواء، حماية الغابات... عند جمع عدد كاف من التوقيعات، يمكن للعرائض أن تمارس ضغطا كافيا على الحكومات أو الشركات لاتخاذ إجراءات إيجابية، ويمكن أن تستخدم العرائض كأداة لزيادة الوعي العام البيئي.

● كما يستخدم الاستفتاء لتمكين المواطنين من التصويت على قرارات تتعلق بالبيئة مثل اعتماد قوانين جديدة للطاقة المتجددة أو الحد من استخدام البلاستيك، كما يساهم في ضمان أن تكون القرارات البيئية متوافقة مع الرغبات المجتمعية ويعزز الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه حماية البيئة.

خاتمة:

إن التحول نحو نموذج حكم تشاركي يمثل نقلة نوعية في إدارة الشأن العام، حيث يتم إشراك المواطنين بفعالية في صنع القرار وتحديد الأولويات. هذا النموذج يتيح تعزيز شفافية المسألة والثقة بين الحكومة والمجتمع، ويعزز استجابة السياسات لاحتياجات المواطنين، كما يُمكن الحكم التشاركي من تطوير حلول مبتكرة ومستدامة، خصوصا في مجالات مثل البيئة والتنمية، باتجاه هذا النموذج تصبح الديمقراطية أكثر شمولية، إذ تنتقل من مجرد تمثيل سياسي إلى تفاعل مباشر ومستمر بين صانعي القرار والمجتمع.

ويتضح من خلال دراسة آليات الديمقراطية التشاركية مثل الميزانية التشاركية والاستفتاء المحلي والمبادرات الشعبية وتقديم العرائض وهيئة المواطنين المحلفين في سياق تجارب دولية أنها ركيزة أساسية في تحقيق الأمن البيئي، فإشراك المواطن في صنع القرار البيئي وتعزيز مسؤوليته الجماعية تجاه الموارد البيئية، وما تتعرض له من استنزاف ينمي الإدراك الجمعي أن البيئة مسؤولية جماعية مما يضبط السلوكات المضرّة بالبيئة، ويحفز المجتمعات على المطالبة بسياسات بيئية أكثر استدامة، ويحد من الممارسات التي تؤدي إلى تلويث المناطق الفقيرة أو استغلال الموارد على حساب فئة معينة.

ويكمن استثمار آليات مثل الميزانية التشاركية لتؤدي دورا فعالا في توجيه الموارد نحو مشاريع الاستدامة البيئية من خلال إشراك المواطنين في تحديد الأولويات البيئية في مجتمعاتهم، كما يتيح الاستفتاء المحلي

الفرصة لاتخاذ قرارات شعبية حول مشاريع قد يكون لها تأثير بيئي سلبي، مما يضمن تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

وقد أثبتت المبادرات الشعبية وتقديم العرائض فعاليتها في الضغط على الحكومات لاعتماد سياسات بيئية أكثر صرامة مثل فرض قيود على الانبعاثات الملوثة أو حماية المناطق الطبيعية من التوسع العمراني غير المستدام.

ووفرت هيئة المواطنين المحلفين نموذجاً ناجحاً في تقييم السياسات البيئية بموضوعية عبر تقديم توصيات قائمة على الأدلة العلمية والمصلحة العامة.

ومما ينبغي أن نوصي به:

- لا بد من تعزيز الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية من خلال تبني قوانين واضحة تلزم بإدماج الآليات التشاركية في عمليات اتخاذ القرار البيئي.
- يجب توسيع نطاق الميزانية التشاركية من خلال تخصيص نسبة من الميزانيات المحلية للمشاريع البيئية بناء على مقترحات المواطنين لضمان استجابة فعالة لأولوياتهم البيئية.
- تشجيع الاستفتاء المحلي حول المشاريع الكبرى حتى يتسنى للمواطن الاطلاع على جل المشاريع التنموية ومدى صداقتها للبيئة بعدم انشائها على حساب أراضي زراعية وعدم تلويث البيئة.
- تيسير إجراء المبادرات الشعبية والعرائض البيئية من خلال تقليل العقبات البيروقراطية وجعل هذه الأدوات أكثر سهولة وفعالية.
- اعتماد هيئات المواطنين المحلفين في تقييم السياسات البيئية لضمان قرارات قائمة على الأدلة العلمية والمصلحة العامة بعيداً عن المصالح الضيقة.
- وختاماً لا يمكن تحقيق أمن بيئي مستدام دون مشاركة مجتمعية فاعلة، حيث تتيح الديمقراطية التشاركية آليات عملية لتعزيز المساءلة البيئية وضمان أن تكون القرارات المتعلقة بالبيئة أكثر عدالة وكفاءة واستدامة.

التهميش:

¹ - غيورغ سورنسن؛ الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير. تر: عفاف البطانية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 21.

² - إبراهيم السهول؛ واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب. برلين: المركز الديمقراطي العربي، سبتمبر 2021، ص 118.

³ - ميثاق بيات الضيفي؛ "الديمقراطيات التشاركية والتمثيلية والتوافقية". متحصل عليه من الرابط: <https://cutt.us/uOgEd>، تاريخ الدخول: 2024/07/13، 09:30.

⁴ - ActionAid Nepal, PARTICIPATORY DEMOCRACY Practices and Reflections, Forum for Participatory Democracy, p p 1-2.

⁵ - علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد؛ مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني (دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي). دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2001، ص 57.

⁶ - نزيه الأيوبي؛ تضخيم الدولة العربية السياسية والمجتمع في الشرق الأوسط. تر: أمجد حسين، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 377.

⁷ - عمر طيب بوجلال؛ إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية. ط1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. 2017، ص 42.

⁸ - عساسي ناصر؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز التنمية المحلية (2016-2020)". أطروحة دكتوراه. (علوم سياسية، جامعة خميس مليانة، 2021-2022). ص 6.

⁹ - Ibid, p 39.

¹⁰ - سليمان خميسي وبوشيش رفيق؛ "الأمن البيئي في الدراسات الأمنية". مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية. ع: 3، مج: 4، 2021. ص 1075.

¹¹ - Lyn Carson; Stephen Elstub, Comparing participatory and deliberative democracy, p p 19-20. <https://www.newdemocracy.com.au/wp-content/uploads/2019/04/RD-Note-Comparing-Participatory-and-Deliberative-Democracy.pdf>

¹² - مجادي رضوان؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة". أطروحة دكتوراه. (علوم سياسية، جامعة سعيدة، 2021)، ص 62.

¹³ - Giovanni Allegretti, Carsten Herzberg, Participatory budgets in Europe Between efficiency and growing local democracy, Transnational Institute, Amsterdam, 2004, p 7.

¹⁴ - ibid, p 9.

- ¹⁵ - Henrik Scheller, Framing Citizen Participation: Participatory Budgeting in France, Germany and the United Kingdom, German Politics, 2015 DOI: [10.1080/09644008.2015.1032511](https://doi.org/10.1080/09644008.2015.1032511)
- ¹⁶ - Aziz Haris, and Nisarg Shah. "Participatory budgeting: Models and approaches" https://www.cs.toronto.edu/~nisarg/papers/pb_chapter.pdf
- ¹⁷ - Ibid.
- ¹⁸ - International Perspectives On Citizenship, Democracy And Accountability, Participatory Democracy And Governance, PRIA International Academy, 2014. P 8.
- ¹⁹ - فراحي مُجد؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن في الجزائر (2011-2020) بلدية أولاد بن عبد القادر ولاية الشلف أمثودجا"، أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر 3، 2020-2021)، ص 33.
- ²⁰ - انظر: https://www.bbc.com/news/world-europe-39994599.amp#amp_tf=From%20%251%24s&aoh=17268640689318&referrer=https%3A%2F%2Fwww.google.com
- ²¹ [https://ballotpedia.org/California_Proposition_67,_Plastic_Bag_Ban_Veto_Referendum_\(2016\)](https://ballotpedia.org/California_Proposition_67,_Plastic_Bag_Ban_Veto_Referendum_(2016))
- ²² - قتال جمال وشوقي نذير؛ "الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والأهمية". مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 65.
- ²³ - فراحي مُجد؛ مرجع سابق. ص 35.
- ²⁴ - انظر: <https://fridaysforfuture.org/>
- ²⁵ - انظر: <https://www.nationalcleanupday.org/partners/lets-do-it-world>
- ²⁶ - thomas zittel and dieter fuchs ,participatory democracy and political participation, routledge, 2007, p 33.
- ²⁷ - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية؛ تقرير عن الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، (د ت ن). ص 14.
- ²⁸ - THE ROLE OF THE AARHUS CONVENTION IN PROMOTING GOOD GOVERNANCE AND HUMAN RIGHTS, Submission by the UNECE Aarhus Convention Secretariat, provided

as input to the report being prepared by the Office of the High Commissioner for Human Rights pursuant to resolution 19/20 "The role of good governance in the promotion and protection of human rights", September 2012, pp 1-2.

²⁹ - Batory Agnes, and Sara Svensson. "The use and abuse of participatory governance by populist governments." Policy & Politics, vol 47, no2, 2019, p 228.

³⁰ - مصعب التيجاني؛ "العرائض والتشاوور كمدخلين لمساهمة المجتمع المدني". مجلة الاقتصاد والقانون، ع: 04، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر، جوان 2019، ص 72.

³¹ - غيتاوي عبد القادر وبخدا جلول؛ "الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع: 9، مج: 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 75.

³² - انظر: <https://pages.greenpeaceafrica.org/oilblocks>

³³ - مصعب التيجاني؛ مرجع سابق. ص 72.

³⁴ - Carole Pateman, Participatory Democracy Revisited, Perspectives on Politics, vol 10, n 1, 2012, p 8.

³⁵ - Bagnoli Philip and All, People and biodiversity policies impacts: issues and strategies for policy action: OECD, 2008, P.159.

³⁶ - John gaventa, Participatory development or participatory democracy? Linking participatory approaches to policy and governance, participatory learning and action, no50, 2004, p155.

³⁷ - Biegelbauer Peter; Hansen Janus, Democratic Theory and Citizen Participation: democracy models in the evaluation of public participation in science and technology, Science and Public Policy, vol38, no8, 2011, p592.

³⁸ - جمال بن دحمان؛ "الديمقراطية التشاركية والأدوار المدنية"، مجلة تسامح، ع 46، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان فلسطين، 2014، ص 34.